



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

ماذا قال عصام الحداد للسفيرة الأمريكية

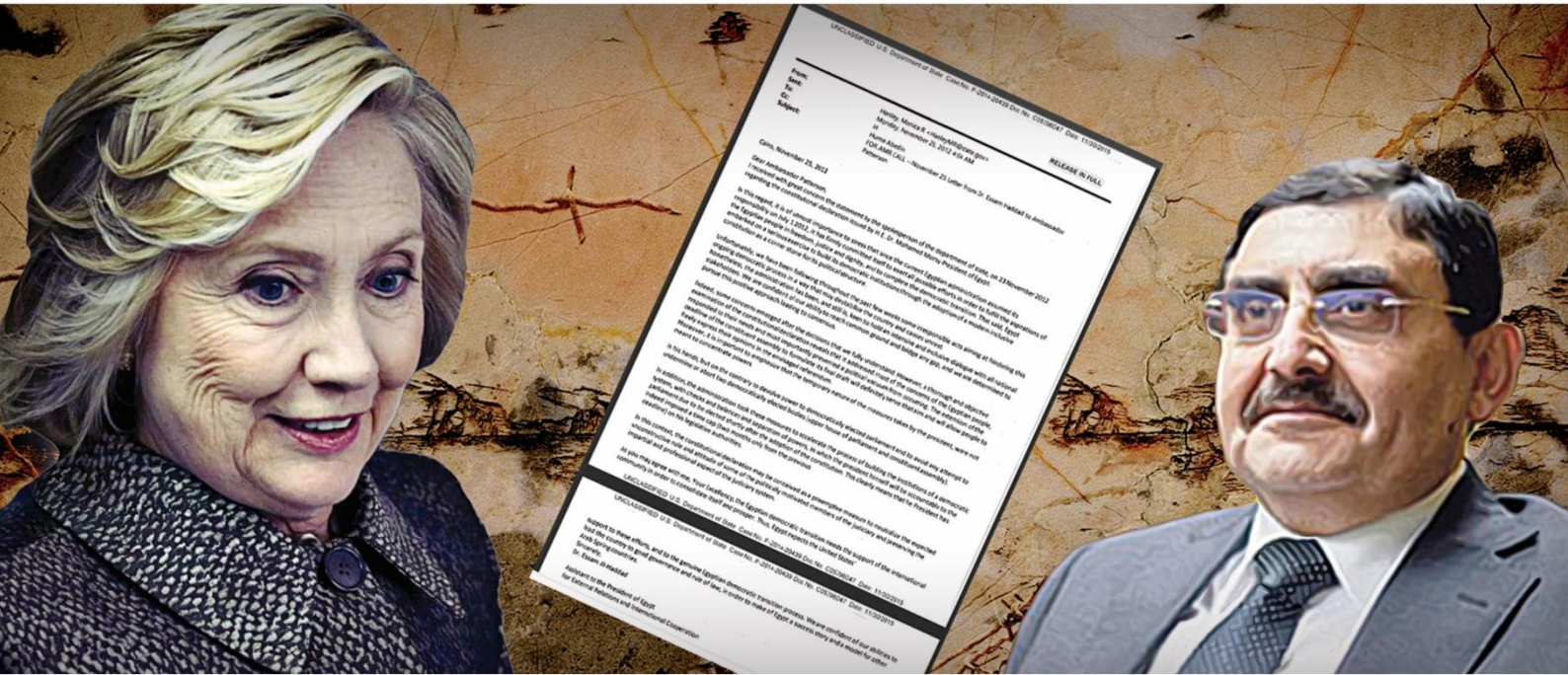
عن الإعلان الدستوري لمصري؟

ترجمة

عادل رفيق

ترجمات المعهد

١٩ أكتوبر ٢٠٢٠



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG

f Eipss.EG @Eis_EG

ماذا قال عصام الحداد للسفيرة الأمريكية عن الإعلان الدستوري لمرسي؟

عادل رفيق

تتناول هذه الوثيقة من إميلات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون، والتي قامت هانلي مونيكا، المسؤول في وزارة الخارجية وإحدى معاونات الوزيرة، بإرسالها إلى هيلاري رودهام كلينتون، وزيرة الخارجية آنذاك، بتاريخ 26 نوفمبر 2012، تحت عنوان: "رسالة من د. عصام الحداد إلى السفيرة باترسون"، تناولت الوثيقة رسالة من الدكتور عصام الحداد، مساعد الرئيس المصري آنذاك (د. محمد مرسي) للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي، إلى أن باترسون، السفيرة الأمريكية في القاهرة خلال هذه الفترة، حيث تضمنت رسالة الحداد الرد على بيان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية الذي صرح به بتاريخ 23 نوفمبر 2012 حول الإعلان الدستوري الذي أصدره د. محمد مرسي في 22 نوفمبر 2012.

وكان الإعلان الدستوري للرئيس محمد مرسي الصادر في الثاني والعشرين من نوفمبر 2012 قد تضمن إعادة التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد الثوار؛ واعتبار الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد نهائية ونافاذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها؛ وإقالة النائب العام المعين من قبل حسني مبارك المستشار عبد المجيد محمود؛ وتحسين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور ضد الحل من قبل أي جهة قضائية؛ بالإضافة إلى تمديد عمل الجمعية التأسيسية لعمل مشروع الدستور لمدة شهرين.

وقد جاءت هذه الوثيقة على النحو التالي:

القاهرة، 25 نوفمبر 2012

تلقيت ببالح القلق البيان الذي أدلى به المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 23 نوفمبر 2012 بخصوص الإعلان الدستوري الصادر عن فخامة الرئيس د. محمد مرسي رئيس مصر.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان التأكيد على أنه منذ أن تولت الإدارة المصرية الحالية مسؤوليتها في الأول من يوليو 2012، فقد ألزمت نفسها بشدة أن تبذل كل الجهود الممكنة من أجل تحقيق تطلعات الشعب المصري في

الحرية والعدالة والكرامة، وفي استكمال الانتقال الديمقراطي. وفي سياق ذلك، شرعت مصر في ممارسة جادة لبناء مؤسساتها الديمقراطية من خلال اعتماد دستور جامع حديث ليكون بمثابة حجر الزاوية لبنيتها السياسية. ومما يؤتى له، أننا تابعنا خلال الأسابيع القليلة الماضية بعض الأعمال غير المسؤولة التي تهدف إلى عرقلة هذه العملية الديمقراطية المستمرة بطريقة قد تزعزع استقرار البلاد وتسبب الاضطرابات. ومع ذلك، كانت الإدارة المصرية ولا تزال حريصة على إجراء حوار مكثف وشامل مع جميع شركاء الوطن. ونحن واثقون من قدرتنا على الوصول إلى أرضية مشتركة وسد أي فجوة، ونحن عازمون على متابعة هذا النهج الإيجابي الذي سيفضي إلى تحقيق التوافق.

في الواقع، ظهرت بعض المخاوف التي نتفهمها تماماً، في أعقاب صدور هذه القرارات. إلا أن الفحص المتعمق والموضوعي للإعلان الدستوري يكشف أنه تناول (معالجة) معظم مخاوف الشعب المصري، واستجاب لاحتياجاته؛ والأهم من ذلك أنه حال دون حدوث فراغ سياسي. إن تمديد الموعد النهائي للجمعية التأسيسية (للدستور) لصياغة مسودتها النهائية سيخدم بالتأكيد هذا الهدف وسيسمح للناس بالتعبير بحرية عن آرائهم في الاستفتاء المرتقب.

وعلاوة على ذلك، فمن المهم التأكيد على أن الطبيعة المؤقتة للإجراءات التي اتخذها الرئيس لم تكن تهدف إلى تركيز السلطات في يديه، بل على العكس من ذلك فإنها تستهدف نقل السلطة إلى برلمان منتخب ديمقراطياً وتجنب أي محاولة لتقويض أو إجهاد اثنتين من الهيئات المنتخبة ديمقراطياً (مجلس الشورى والجمعية التأسيسية).

وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذت الإدارة المصرية هذه الإجراءات لتسريع عملية بناء مؤسسات النظام الديمقراطي، مع الضوابط والتوازنات والفصل بين السلطات، حيث يكون الرئيس نفسه مسؤولاً أمام البرلمان المقرر انتخابه بعد فترة وجيزة من إقرار الدستور. وهذا يعني بوضوح أن الرئيس قد فرض بالفعل حدًا زمنيًا (شهرين فقط من الموعد النهائي السابق) على سلطاته التشريعية.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى الإعلان الدستوري على أنه إجراء وقائي لتحديد الدور والموقف غير البناء المتوقع من بعض أعضاء السلطة القضائية ذوي الدوافع السياسية، والحفاظ على الجانب المحايد والمهني للنظام القضائي.

وكما قد تتفقين معي، فإن التحول الديمقراطي المصري يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي من أجل نجاحه وترسيخ أقدامه. وبالتالي، فإن مصر تتوقع من الولايات المتحدة دعم هذه الجهود، وذلك لصالح عملية التحول الديمقراطي المصري الحقيقي. ونحن واثقون من قدرتنا على قيادة البلاد إلى الحكم الرشيد وسيادة القانون، لجعل مصر قصة نجاح ونموذجاً يحتذى به لدول الربيع العربي الأخرى.

د. عصام الحداد مساعد الرئيس المصري للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي

تنويه: هذا النص العربي هو ترجمة دقيقة للأصل المنشور باللغة الإنجليزية في رسائل هيلاري كلينتون التي تم كشف السرية عنها على أن يتم التعامل مع كامل النصوص، وفق معايير الضبط العلمي والمنهجي عند الدراسة والتحليل.



October 19, 2020

UNCLASSIFIED U.S. Department of State Case No. F-2014-20439 Doc No. C05796047 Date: 11/30/2015

RELEASE IN FULL

From: Hanley, Monica R <HanleyMR@state.gov>
Sent: Monday, November 26, 2012 4:04 AM
To: H
Cc: Huma Abedin
Subject: FOR AMR CALL --November 25 Letter from Dr. Essam Haddad to Ambassador Patterson

Cairo, November 25, 2012

Dear Ambassador Patterson,
 I received with great concern the statement by the spokesperson of the department of state, on 23 November 2012 regarding the constitutional declaration issued by H.E. Dr. Mohamed Morsy President of Egypt.

In this regard, it is of utmost importance to stress that since the current Egyptian administration assumed its responsibility on July 1 2012, it has firmly committed itself to exert all possible efforts in order to fulfill the aspirations of the Egyptian people in freedom, justice and dignity, and to complete the democratic transition. That said, Egypt embarked on a serious exercise to build its democratic institutions through the adoption of a modern inclusive constitution as a corner stone for its political structure.

Unfortunately, we have been following throughout the past few weeks some irresponsible acts aiming at hindering this ongoing democratic process in a way that may destabilize the country and causes unrest. Nonetheless, the administration has been, and still is, keen to hold an intensive and inclusive dialogue with all national stakeholders. We are confident of our ability to reach common ground and bridge any gap, and we are determined to pursue this positive approach leading to consensus.

Indeed, some concerns emerged after the decisions that we fully understand. However, a thorough and objective examination of the constitutional declaration reveals that it addressed most of the concerns of the Egyptian people, responded to their needs and most importantly prevented a political vacuum from occurring. The extension of the deadline of the constituent assembly to formulate its final draft will definitely serve that aim and will allow people to freely express their opinions in the envisaged referendum. Moreover, it is important to emphasize that the temporary nature of the measures taken by the president, were not meant to concentrate powers

in his hands, but on the contrary to devolve power to democratically elected parliament and to avoid any attempt to undermine or abort two democratically elected bodies (upper house of parliament and constituent assembly).

In addition, the administration took these measures to accelerate the process of building the institutions of a democratic system, with checks and balances and separation of powers, in which the president himself will be accountable to the parliament due to be elected shortly after the adoption of the constitution. This clearly means that he President has indeed imposed a time cap (two months only from the previous deadline) on his legislative authorities.

In this context, the constitutional declaration may be conceived as a preemptive measure to neutralize the expected unconstructive role and attitude of some of the politically motivated members of the judiciary and preserving the impartial and professional aspect of the judiciary system.

As you may agree with me, Your Excellency, the Egyptian democratic transition needs the support of the international community in order to consolidate itself and prosper. Thus, Egypt expects the United States'

UNCLASSIFIED U.S. Department of State Case No. F-2014-20439 Doc No. C05796047 Date: 11/30/2015

UNCLASSIFIED U.S. Department of State Case No. F-2014-20439 Doc No. C05796047 Date: 11/30/2015

support to these efforts, and to the genuine Egyptian democratic transition process. We are confident of our abilities to lead the country to good governance and rule of law, in order to make of Egypt a success story and a model for other Arab Spring countries.

Sincerely,
 Dr. Essam Al-Haddad

Assistant to the President of Egypt
 For External Relations and International Cooperation